المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - العدد (3) سبتمبر 2013م

الافتتاحية

حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنسانا، إذ يستند مفهوم حقوق الإنسان إلى الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فحقوق الإنسان تمثل أهم المرتكزات التي تجب المحافظة عليها، فلكل إنسان الحق في التمتع بكل الحقوق والحريات التي تكفلها له الأنظمة المعمول بها في الدولة التي ينتمي إليها، دون تمييز.

حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، ولنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة ودون تمييز.

حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف حيث يعتبر مبدأ عالمية حقوق الإنسان حجر الأساس في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعدم التمييز مبدأ شامل في القانون الدولي، وهذا المبدأ موجود في جميع المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان ويشكل الموضوع الرئيسي لبعض الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تزور مركز الحبس الاحتياطي

قام وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة السيد عبدالله احمد الدرازي نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وسعادة الآنسة ماريا خوري عضو لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بزيارة لمركز الحبس الاحتياطي في الحوض الجاف.

وتأتي الزيارة بناء على ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي والصحف حول قيام مجموعة من المحبوسين احتياطيا في مركز الحبس الاحتياطي بإثارة الفوضى في أحد العنابر وإتلاف محتوياته، وعلى إثرها طلبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى وزارة الداخلية زيارة مركز الحبس للوقوف على حقيقة ما جرى، حيث استجابت وزارة الداخلية لطلب المؤسسة مباشرة.

واجتمع وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة اللواء إبراهيم حبيب المفتش العام بوزارة الداخلية والمسئولين عن مركز الحبس الاحتياطي وتمت زيارة جميع المحبوسين احتياطيا بالعنبر ولقاؤهم جميعا، وكذلك الاجتماع مع بعض المحبوسين بشكل انفرادي بغرض الاطلاع على حقيقة ما جرى، ومعرفة الوضع الحالي لهم والتأكد من أن حقوقهم تحظى بالرعاية والحماية.

وأفاد المسئولون عن مركز الحبس الاحتياطي أن السبب الرئيسي لما جرى هو قيام أحد الضباط وأفراد من الشرطة بتفتيش عنبر رقم (10) بعد وصول معلومات عن وجود هواتف نقالة داخل العنبر، وفور ضبطها قام الموقوفون في العنبر بالفوضى داخل العنبر وخلع الأبواب، وإتلاف بعض الأدوات الكهربائية الموجودة بداخله، فتم التعامل معهم من قبل قوات حفظ النظام.

ومن خلال الالتقاء بالمحبوسين احتياطيا ومعاينتهم في جميع الغرف بالعنبر رقم (10) وعددها 14 غرفة تبين وجود آثار سوء معاملة على أجساد بعض المحبوسين، كما أكدوا أنه لم يتم استخدام سلاح الشوزن وقنابل المسيلة للدموع، واستخدمت فقط قنابل صوتية ورش مادة الفلفل لتهدئة الأمور.

كما استمع الوفد إلى مطالب المحبوسين احتياطيا، وتمثلت المطالب بمعاملة السجناء معاملة إنسانية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل رئيس مرصد الدراسات الجيوسياسية الفرنسي

استقبل سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة البروفيسور شارل سان-برو رئيس مرصد الدراسات الجيوسياسية في باريس، والوفد المرافق، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وخلال اللقاء رحب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئيس وأعضاء وفد مرصد الدراسات الجيوسياسية، وقدم لهم شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وأهم الآليات المعمول بها بشأن تحقيق أهدافها في حماية الحقوق كافة، إلى جانب الدور الذي تقوم به لجان المؤسسة المتمثلة بلجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية.

وتم التطرق إلى الوضع الحقوقي في مملكة البحرين، ودور المؤسسة الوطنية في التعاطي معه وفق اختصاصاتها، كما تم بحث أوجه التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومرصد الدراسات الجيوسياسية وكيفية الاستفادة من خبرات وتجارب المرصد في مجال حقوق الإنسان، وتم الاتفاق على دراسة توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين، وعمل برامج تدريبية لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه أشاد البروفيسور شارل سان-برو رئيس مرصد الدراسات الجيوسياسية بالجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدا أهمية استمرار التنسيق وتبادل وجهات النظر والرؤى بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

حضر اللقاء كل من: سعادة السيدة جميلة علي سلمان رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية، وسعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب عضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية، وسعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام، ومن الجانب الفرنسي البروفيسور كريستوف بوتان، العضو في اللجنة العلمية للمرصد، والسيدة زينة الطيبي نائبة رئيس المرصد.

رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة يستقبل رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة

استقبل سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة سعادة السيدة ماريتا داياس رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

وخلال اللقاء أطلع نائب رئيس المؤسسة الوطنية رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة على الجهود التي تبذلها المؤسسة انطلاقا من أهدافها المتمثلة بحماية العمالة الوافدة وتوعيتها وتذليل العقبات والصعوبات التي قد تواجهها خلال إقامتها وعملها في مملكة البحرين، مشيداً بالجهود التي تقوم بها الجمعية وما تقدمه من خدمات للعمال الوافدين في مختلف المجالات المتعلقة بهم وبحقوقهم، مما يستحق التقدير والدعم.

من جانبها أطلعت رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة نائب رئيس المؤسسة على أنشطة وبرامج الجمعية للعمال الوافدين، مبدية استعداد الجمعية لمزيد من التعاون والتنسيق والمشاركة في البرامج الأنشطة والفعاليات التي تنظمها المؤسسة الوطنية الموجهة لخدمة العمالة الوافدة وتوفير أفضل سبل العيش الكريم لها من جميع النواحي.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السابع

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها السابع برئاسة سعادة السيد عبد الله أحمد الدرازي وعضوية سعادة السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي وسعادة الآنسة ماريا خوري.

وتم خلال الاجتماع استعراض مجريات إحدى المحاكمات التي قررت اللجنة حضورها والخاصة بقضية تنظيم 14 فبراير حيث تم تكليف أحد أعضاء اللجنة بحضور جلسة المحاكمة القادمة للوقوف على مجرياتها.

كما تم مناقشة مجريات زيارة اللجنة إلى مركز الحبس الاحتياطي في الحوض الجاف على خلفية الأحداث الأخيرة التي جرت داخل المركز وخرجت بتوصيات في هذا الشأن سيتم رفعها في تقرير إلى المسئولين في وزارة الداخلية.

واستعرض أعضاء اللجنة في اجتماعهم مجمل الشكاوى وطلبات المساعدة التي تلقتها المؤسسة الوطنية خلال الفترة السابقة وما تمّ فيها من إجراء، حيث خرجت اللجنة بعدد من القرارات سيجري العمل على تنفيذها.

عقد الندوة التعريفية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة تعريفية بعنوان "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين"، قدمها سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بفندق موفنبيك.

وافتتح سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الندوة بكلمة رحب فيها بالمشاركين، وأكد أن الهدف من إقامة هذه الندوة للمرة الثالثة هو لتعريف المشاركين بدور المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها، مؤكدا أن الندوة تأتي في ضوء خطة المؤسسة الوطنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين من خلال عقد الندوات التثقيفية وورش العمل، كما أن المؤسسة ستعقد عددا من الندوات وورش العمل المعنية بحقوق الإنسان خلال العام الجاري، بالتزامن مع الأيام والمناسبات الدولية للأمم المتحدة ذات العلاقة.

وقدم سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الندوة التعريفية، التي تناولت في القسم الأول المبادئ العامة في حقوق الإنسان، إضافة إلى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والتزامات الدول التي تنشأ عن حقوق الإنسان.

كما تطرق الأمين العام في القسم الثاني من الندوة إلى الخلفية التاريخية والإطار القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وموقع المؤسسات الوطنية في منظومة الدولة، ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والدور الذي تلعبه مبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية ولجنة التنسيق الدولية (ICC) في منح الاعتمادية لهذه المؤسسات، إضافة إلى نبذة عامة عن الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009. المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012. بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

خلال زيارتها لرجال الأمن المصابين في تفجير الدير
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدين وتستنكر الاعتداء على رجال الأمن والأبرياء

أعربت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن استنكارها الشديد للأعمال غير القانونية التي تستهدف حياة رجال الأمن والأبرياء، وتزعزع الأمن والاستقرار وتروع المواطنين والمقيمين الآمنين وتعوق الاستمرار في عملية التنمية البشرية والحضارية والاقتصادية، وتهدد الأمن والسلم الأهليين وتحاول جر الوطن إلى منحنيات لا تحمد عقباها.

وناشدت المؤسسة الوطنية مختلف مؤسسات المجتمع المدني ضرورة اتخاذ مواقف وإجراءات موحدة وفاعلة لوقف الأعمال غير القانونية كافة والوقوف بحزم في وجه هذه الأعمال العابثة بأمن الوطن والمواطن، التي تتنافى مع قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وجميع الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية، والدخيلة على المجتمع البحريني الذي عُرف عنه المحبة والتسامح ونبذ العنف والتطرف.

جاء ذلك خلال زيارة وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة السيد عبدالله احمد الدرازي نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وسعادة الآنسة ماريا خوري عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام، لرجال الأمن المصابين في حادث التفجير الذي وقع مؤخرا في قرية الدير جراء قنبلة محلية الصنع في المستشفى العسكري ومستشفى الملك حمد الجامعي.

وقد اطمأن وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على حالة رجال الأمن بعد الإصابات التي تعرضوا لها، حيث إن إحدى هذه الإصابات وصفت بالخطرة جدا والإصابة الأخرى في تحسن بطيء .

وحث الوفد جميع الأطراف على لم الشمل وتعزيز قيم الوحدة الوطنية والمواطنة وتقوية النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين الفئات والطوائف البحرينية المتعددة، مشيدا في الوقت نفسه بالجهود الحثيثة والمستمرة التي تقوم بها الجهات الأمنية ورجال الأمن من أجل إيقاف هذه الأعمال الخارجة عن القانون، معربا عن تمنياته بالشفاء العاجل للمصابين في هذا الحادث الأليم.

سعادة الآنسة ماريا خوري في حوار خاص لـ (حقوق الإنسان)
لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تلقت 80 شكوى..وسعينا لحل معظمها هناك تجاوب جيد من الجهات الحكومية ونتطلع للمزيد

أجرت الحوار: عائشة الصديقي

التقت (حقوق الإنسان) بسعادة الآنسة ماريا خوري عضو لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، للتعريف باللجنة والمهام والنشاطات التي تقوم بها.. وفيما يلي نص الحوار:

سعادة الآنسة ماريا خوري .. هل لك أن تعرفينا عن اختصاصات لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة؟

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة إحدى لجان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتمثل العمود الفقري للمؤسسة ومكملة لأعمال المؤسسة، ومعنية بالدرجة الأولى برصد ومراقبة ومتابعة القضايا وتلقى الشكاوى من جميع المواطنين والمقيمين في البحرين، إذ أشارت المادة الثانية في فقرتها (هـ) من الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى اختصاصات المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها، ومنها تلقي الشكاوي، حيث نصت على أن المؤسسة تختص بـ"تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعّال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة إتباعها ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنيّة".

وتتابع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة واقع حقوق الإنسان وممارستها في مملكة البحرين، وتعمل على رصد وتسجيل وتنظيم المعلومات الخاصة بها، وإعداد تقارير تتضمن بيانات ومؤشرات حول الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، ورفعها إلى مجلس المفوضين لمناقشتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

كما تعمل اللجنة على إعداد مسودة التقرير السنوي للمؤسسة حول عدد الشكاوى التي تسلمتها مع بيانات تفصيلية بما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها، وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات حول التشريعات الوطنية ذات العلاقة إلى مجلس المفوضين، والقيام بالزيارات الميدانية لأماكن الاحتجاز والأماكن الأخرى التي من المحتمل أن تقع فيها انتهاكات لحقوق الإنسان.

ما أبرز القضايا والشكاوى التي ترد إلى لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة؟

الشكاوى مختلفة، ومن بينها شكاوى تتعلق بسحب وحدات سكنية من مواطنين، ومتابعة طلب منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي، وكذلك التعرض لسوء المعاملة أو التعذيب داخل السجن أو أماكن الاحتجاز والتوقيف أو أثناء القبض على الأفراد، وبعض الشكاوى الأخرى المقدمة من النزلاء. إضافة إلى طلب الإفراج عن محكوم، أو المساعدة والمرونة في الزيارة والعلاج بالنسبة للموقفين وتسهيل عملية الدراسة لبعض المحكومين، وأخرى متعلقة بالفصل من العمل، والقبض دون وجه حق والاعتداء بالضرب. وكذلك شكاوى تتعلق باستهداف الأفراد وتعريضهم لمضايقات لأسباب طائفية، وسوء المعاملة والتمييز بسبب الرأي السياسي أو النشاط النقابي، والقبض من قبل أفراد مدنيين من دون أمر أو إذن قضائي، والتعرض للضرب والمعاملة المهينة، وبعض ادعاءات الاعتقال التعسفي ودخول المسكن من دون إذن، وعدم التمكن من تلقي العلاج، إضافة إلى شكاوى تتعلق بالتعليم العالي. واللجنة بوجه عام معنية ومهتمة باستلام أي شكوى سببها انتهاك في حق من حقوق الفرد.

هل لك أن تحدثينا عن عدد الشكاوى التي وردت إلى اللجنة منذ تشكيلها وحتى الآن؟

اللجنة تسلمت منذ تعيين مجلس المفوضين الجديد ما يقارب 80 شكوى فردية وجماعية، وأكثر الشكاوى تتعلق بالأمور القانونية والنيابة العامة ووزارات الداخلية والصحة والتربية والتعليم وبعض الشركات المختلفة، ورأينا أن بعض المواطنين الذين يتقدمون بالشكاوى أغلبها تتعلق بطلب المساعدة القانونية، وتم إعداد استمارة عنونت باستمارة طلب المساعدة، وحصرنا حتى الآن 60 حالة طلب مساعدة قانونية، كما أن استقبال الشكاوى في المؤسسة، يتم بحضور أحد الباحثين القانونين ليساعد الشاكي على ملء استمارة الشكوى، وهو من يقرر ما إذا كانت الشكوى ضمن اختصاصات المؤسسة، وعند قبول الشكاوى، يتم التحقيق فيها بصورة مباشرة، والاتصال بالجهة المعنية لحلها. وبعض الشكاوى التي ترد إلى المؤسسة تكون عاجلة جداً، فنقوم مباشرة بالاتصال الهاتفي بالجهات المعنية، والواقع أننا تمكنا في كثير من الحالات، من الاتصال المباشر بالجهات المعنية، وحل المشكلة خلال ساعات، بالتعاون مع مؤسسات الدولة المعنية بذلك، وغالباً مّا تكون الجهة المعنية هي وزارة الداخلية. ونسعى وبشكل فعال إلى التعاون مع الجهات المختصة إلى تفعيل وتنفيذ سياسة التعامل مع القضايا بصورة حقوقية صحيحة.

هل هناك تعاون بينكم وبين الجهات ذات العلاقة في إنجاز القضايا؟

هناك تعاون وتجاوب طيب من معظم الجهات التي يتم مخاطبتها، وأي جهة لا تتجاوب في أمر فيه تعد أو تقصير يتم متابعتها وإثارة موضوعها، ونحن ندعو كل الجهات للتعاون معنا، فهدفنا مشترك، وصريح وشفاف ومستقل وهو تنفيذ أعلى درجات الاستقلالية في ممارسة عمل حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

ما هي تطلعات اللجنة للمرحلة المقبلة سواء في مجال حل القضايا أو في مجال تثقيف أو توعية المجتمع؟

هناك جهود تبذل من أجل الإسراع في البت في القضايا، وذلك يعتمد على سرعة رد الجهات ذات العلاقة، ولعل توعية وتثقيف المجتمع بدور المؤسسة التي لا يمكن أن تقبل بالتنازل عن أي حق من حقوق الإنسان في البحرين وهذا أمر نسعى إليه جميعا في مجلس المفوضين والأمانة العامة، وهناك ضرورة ملحة لبناء جسور الثقة والتثقيف بالنسبة إلى شفافية واستقلالية عمل المؤسسة الحقوقي لجميع أفراد المجتمع بصورة صحيحة ومستقلة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الوضع الحقوقي الراهن في البحرين مع التركيز على الرصد الميداني ومواجهة التحديات ووضع الأولويات.

AUGUST
30

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري

تقوم الأمم المتحدة بالاحتفاء باليوم الدولي لضحايا التعذيب الموافق 30 أغسطس من كل عام، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 133/47 "إعلان الأمم المتحدة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري" الصادر في 18 ديسمبر 1992، بوصفه مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول، وفي 20 ديسمبر 2006 تم اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تهدف إلى منع وتحريم ممارسات الاختفاء القسري للأشخاص ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة وحماية ضحاياها، حيث رحبت الجمعية العامة في قرارها رقم 65/209 الصادر في 21 ديسمبر 2010، بدخول الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري إلى حيز التنفيذ، كما قررت أن يعتبر 30 أغسطس من كل عام يوما دوليا لضحايا الاختفاء القسري، وأن يتم الاحتفال به اعتبارا من عام 2011.

ويصادف اليوم الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة الاختفاء القسري الذي يعد من أكثر الانتهاكات خطرا وجسامة ليس فقط كونه جريمة، ولكنه فعل ينفي جوهر الإنسانية ويتعارض مع أعمق القيم في أي مجتمع، حيث لا يزال يستخدم في بعض البلدان لقمع الأفراد وتخويف الناس من المطالبة بحقوقهم.

ويعتبر الاختفاء القسري انتهاكا خطرا لحقوق الإنسان، ففي أثناء عملية الاختفاء، يمكن أن تنتهك الحقوق المدنية أو السياسية كحق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية، وحق الفرد في الحرية والأمن على شخصه، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في الحياة، في الحالات التي يقتل فيها الشخص المختفي، والحق في الهوية، والحق في محاكمة عادلة وفي الضمانات القضائية، والحق في سبيل إنصاف فعّال، بما في ذلك الجبر والتعويض، والحق في معرفة الحقيقة فيما يخص ظروف الاختفاء.

كما ينتهك الاختفاء القسري أيضا بصفة عامة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرهم على حد سواء، كالحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة، والحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في الصحة، والحق في التعليم.

وبهذه المناسبة تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جميع الدول إلى القضاء على هذه الجريمة والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، وتطلب إلى حكومة مملكة البحرين الانضمام إلى الاتفاقية التي جاءت ضمن التوصيات التي رفعها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أثناء المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين، كي تكتمل المنظومة القانونية للمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1 - 2)

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان إطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطّردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة (1)

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة (2)

1. لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.
2. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة (3)

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة (4)

لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص. ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة (5)

لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة (6)

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة (7)

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يُخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة (8)

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة (9)

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة (10)

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجّه له.

صدور العدد الصفري من المجلة البحرينية لحقوق الإنسان

أصدرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العدد الصفري من المجلة البحرينية لحقوق الإنسان، وهي مجلة فصلية علمية محكّمة نصف سنوية متخصصة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتطويرها والرقي بمعايير الحقوق الإنسانية في المجتمع.

وتضمن العدد الصفري من المجلة البحرينية لحقوق الإنسان التي صدر باللغتين العربية والإنجليزية على أهداف المجلة وقواعد وإجراءات النشر فيها وتحكيم البحوث والمواصفات والطباعة والمكافآت والتمويل والاشتراكات، ومن المؤمل إصدار العدد الأول من المجلة في مارس 2014.

الرؤية

"ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة"

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر ومن دون تمييز.

الرسالة

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للأفراد، وتمكينهم من اكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها، عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

تقديم شكوى

عزيزي المواطن،
عزيزي المقيم،

في حال الرغبة في تقديم شكوى لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ما عليك إلا اختيار إحدى هذه الطرائق لإرسال استمارة تقديم الشكوى:

1) استكمال وإرسال البيانات على الموقع الإلكتروني.

2) استكمال بيانات الاستمارة على ملف (PDF) الموجود على الموقع الإلكتروني، ومن ثم طباعته وإرساله عبر الفاكس، أو البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، أو الحضور شخصيا إلى مقر المؤسسة في ضاحية السيف.

لمزيد من المعلومات ولطلب المساعدة، الرجاء الاتصال على:

(+973 17 111 666) أو
complaint@nihr.org.bh

كيف تصل إلينا؟

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف، 428، هاتف: 666 111 17 973+ - فاكس: 600 111 17 973+ مملكة البحرين.